

### نص السؤال

ما هي الحكمة من حد الرجم والجلد في الإسلام؟

### الجواب التفصيلي

الحمد لله،

يؤجل لمن كان محصناً، أي سبق له أن جامع زوجته في نكاح صحيح.

**والجلد عقوبة لمن شرب الخمر أو زنا وليس بمحصن**

؛ دون الحدود، بتقدير من القاضي، وهو ما يسمى التعزير، كمن يؤذي المارة في الطريق أو يخون الأمانات، وفي ترك العصاة والمجرمين بلا عقوبة انتشاراً للمعاصي والفساد؛ لأن من الناس من لا يرتدع بالتحذير بالعقوبة الأخروية، فلا بد من تعجيل بعض لجلد في زنا غير المحصن وفي شرب الخمر هما أنسب عقوبة.

**منها:**

ن والزانية المحصنة قد فعل كلُّ منهما جريمة عظيمة مع عدم الداعي لها، وقد وصلت اللذة لجميع أعضائه فناسب ذلك أن تُتلف بأبشع الصور، بعقوبة تصل لجميع بدنه، وفي ذلك ردع للآخرين عن فعل هذه الجريمة،

من لا يستحق القتل لأن جرمه أخف، فناسبه الجلد والتعزير عن المكان الذي يذكّره بالمعصية،

تسبب في زوال عقله وقد يؤذي غيره وقد لا يؤذي، بخلاف الزاني فإنه ضرره بالآخرين متحقق فناسب أن يجلد دون تعزير،

ه لمناسبة العقوبة للجريمة فلماذا لا يعاقب الزاني بقطع العضو الذي فعل به المعصية؟ ولماذا لا يعاقب شارب الخمر بقطع لسانه؟ قيل: قطع ذكر الزاني غير مناسب؛ لأنه عضو خفي، لا يحصل بقطعه ارتداد الآخرين وتقليل الجريمة، وليس في الجسد ه ل أو ضمّ أو باشر دون حصول الجماع المحرم فإنه يعاقب بأي عقوبة أخرى أقل من ذلك حتى يرتدع، كالسجن والجلد والغرامة المالية والأعمال الشاقة، وكذلك شارب الخمر بالإضافة إلى أنه لم يشرب بلسانه فقط حتى يقطع لسانه، والجكم تظهر لمن